وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٦/٧/٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٥٩٣٥٧,٨٦ ج (فقط مائتان وتسعة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وخمسون جنيهًا وستة وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٩٢٦٧٨,٥٥ ج (فقط مائة واثنان وتسعون ألفًا وستمائة وثمانية وسبعون جنيهًا وخمسة وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٦٦٧٩,٣١ ج (فقط ستة وستون ألفًا وستمائة وتسعة وسبعون جنيهًا وواحد وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٩٠١٧٦٨,٥٠ ج (فقط تسعمائة وواحد ألف وسبعمائة وثمانية وستون جنيهًا وخمسون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١٢/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن